E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1990/25
3 January 1990
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة السادسة والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في أي جزء من العالم ، مع اشارة خاصة إلى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان أعده المقرر الخاص ، السيد فيليكس ايرماكورا ، وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٨٩/٦٧

مقدمة

١ - كلِّف المقرر الخاص لدى تعيينه من قبل لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٨٤ "ببحث حالة حقوق الإنسان في أفغانستان ، بغية وضع مقترحات يمكن أن تساهم في تأمين الحماية التامة لحقوق الإنسان لكافة سكان البلاد ، قبل انسحاب جميع القوات الأجنبية وخلاله وبعده" . وجددت بانتظام هذه الولاية بقرارات اتخذتها لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وطلب إلى المقرر الخاص أن يرفع تقارير إلى اللجنة وإلى الجمعية العامة ؛ وقام المقرر الخاص ، إلى الآن ، بتقديم خمسة تقارير إلى اللجنة (E/CN.4/1985/21 و E/CN.4/1986/2 و E/CN.4/1987/22 و E/CN.4/1988/25 و E/CN.4/1989/24) وخمسة تقارير إلى الجمعية العامة (A/40/843 و A/41/778 و A/42/667 و Corr.1 و A/43/742 و A/44/669) .

٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، قام المقرر الخاص عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦٧/١٩٨٩ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤٩/١٩٨٩ اللذين مددت بموجبهما ولايته سنة أخرى ، بتقديم تقرير مؤقت (A/44/669) إلى الجمعية العامة تضمن استنتاجات وتوصيات أولية . وبعد دراسة هذا التقرير ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٦١/٤٤ ، الذي قررت بموجبه مواصلة النظر ، في دورتها الخامسة والاربعين ، في حالة حقوق الإنسان في أفغانستان لدراستها من جديد في ضوء العناصر الاضافية التي تتيحها لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٣ - وعليه ، يتشرف المقرر الخاص بأن يقدم تقريره النهائي هذا إلى لجنة حقوق الإنسان وفقاً لولايته . ويصف هذا التقرير معظم العناصر الجديدة المهمة ، التي يرى المقرر الخاص ، أنها مست حقوق الإنسان منذ تقديم تقريره المؤقت (A/44/669) إلى الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ؛ وينبغي بالتالي أن يُنظر إلى هذه العناصر في ضوء هذا العرض المستوفي لذلك التقرير .

٤ - وتمشيا مع النهج الذي اتبعه دائما المقرر الخاص ، قام بزيارتين للمنطقة خلال فترة ولايته الحالية ، بغية الحصول على معلومات مستقاة من أكبر عدد ممكن من المصادر . وجرت الزيارة الأولى من ٩ إلى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ (باكستان من ٩ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر وأفغانستان من ١٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر) ومن ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ (إلى جمهورية ايران الاسلامية) . وترد في التقرير المؤقت الذي قدمه إلى الجمعية العامة (A/44/669) نتائج هذه الزيارة . وزار المقرر الخاص من جديد باكستان من ٧ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ وأفغانستان من ١٢ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ بهدف جمع المعلومات لاستيفاء التقرير الحالي .

٥ - وخلال زيارة المقرر الخاص الأخيرة إلى باكستان أجرى محادثات في إسلام أباد مع ممثلين لوزارة الخارجية ومع كبير المفوضين لشؤون اللاجئين الأفغان ومع ممثلين لما يسمى بالحكومة المؤقتة لجمهورية أفغانستان الاسلامية (تحالف المجاهدين) .

٦ - وفي كيتا في اقليم بلوشستان ، التقى المقرر الخاص المفوض الاقليمي لشؤون اللاجئين الأفغان وزار المستشفيات التالية ، التي تعنى بتقديم العلاج لجرحى الحرب الأفغان: مستشفى الجراحة لمصابي الحرب التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر ، ومستشفى مكة المكرمة للجراحة ، والعيادة الخاصة بالنساء والأطفال الأفغان . كذلك أجرى محادثات مع ممثلين لمنظمات إنسانية مختلفة موجودة في كيتا .

٧ - وخلال زيارته لأفغانستان وفقا لبرنامج أعد بالتعاون الوثيق مع السلطات الأفغانية ، استقبل المقرر الخاص من قبل رئيس أفغانستان ووزير الخارجية ووزير الداخلية ونائب الوزير المعني باللاجئين العائدين والنائب الأول لوزير شؤون أمن الدولة والنائب الأول لوزير الدفاع . والتقى المقرر كذلك رئيس جمعية الخلاص الوطني ونائب رئيسها وأمينها ، وهي مجموعة مؤلفة من ١٥ فردا أُسست في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بهدف إيجاد جو يحفز على قيام مفاوضات بين جميع الأطراف المعنية بالنزاع الدائر في أفغانستان .

٨ - وفي كابول زار المقرر الخاص مستشفيين يعنيان بجرحى الحرب ، هما: مستشفى الجراحة التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر والمستشفى العسكري الذي يضم "٤٠٠ سرير" . كذلك اتيحت له معاينة المواقع التي استُهدِفت مؤخرا لهجومات بالصواريخ على المدينة .

٩ - وفي هذا الصدد ، يود المقرر الخاص الاشارة إلى أنه لقي ، على الرغم من ضيق الوقت المتاح له ، تعاونا كاملا من قبل السلطات الأفغانية التي بذلت جميع الجهود لتكييف البرنامج وفقا لما عبّر عنه من رغبات .

١٠ - وفي هذه المرحلة ، يود المقرر الخاص أن يسجل رسميا أنه حظي بمساعدة قيّمة وبأكبر قدر ممكن من التعاون من قبل السلطات الأفغانية والباكستانية .

١١ - وتعتبر المعلومات الواردة في هذا التقرير تكملة للمعلومات التي وردت في التقرير المؤقت المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين (A/44/669) ؛ وعليه فإن التقرير الحالي قائم ، ما لم ينص خلاف ذلك ، على معلومات جمعها المقرر الخاص خلال زيارته لباكستان وأفغانستان في الفترة من ٧ إلى ١٤ كانون

الثاني/يناير ١٩٩٠ . وعلى ضوء هذه المعلومات ، يتضمن الفصل الأول تقييما للحالة الراهنة لحقوق الإنسان في أفغانستان مع التركيز خاصة على حالة اللاجئين ، التي يجب اعتبارها ، في رأي المقرر الخاص ، مشكلة مستديمة وفائقة الأهمية تتعلق بحقوق الإنسان . كما يصف الفصل حالة حقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وفي مناطق القتال ، كذلك في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة ؛ ويتضمن الفصل الثاني الاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها المقرر الخاص بناء على تحليله لهذه المعلومات الاضافية التي جمعها مؤخرا .

١٢ - والمقرر الخاص ، إذ يرفع هذا التقرير إلى لجنة حقوق الإنسان ، يرغب في إعادة التأكيد على أنه يتابع بذل قصارى جهده ، كما فعل في الماضي ، لإعلام اللجنة والجمعية العامة بأقصى ما يمكن من النزاهة والموضوعية ، رائده الوحيد المساهمة في تحسين حالة حقوق الإنسان في أفغانستان . ويرغب أيضا في التركيز على هذه النقطة بغية تبديد أي سوء فهم لأهدافه كمقرر خاص .

أولا - تقييم الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في أفغانستان

ألف - نظرة عامة

١٣ - أشار المقرر الخاص في خطابه أمام الجمعية العامة ، إلى أن الرأي العام الدولي كان عقد آمالاً كبيرة على حصول تغير جذري نحو الأحسن في حالة حقوق الإنسان في أفغانستان في أعقاب انسحاب القوات السوفياتية ؛ بيد أن الحالة لم تتحسن في البلاد رغم حصول الانسحاب . وقد تكون طبيعة النزاع تغيرت إلاّ أن النزاع ذاته لا يزال قائما ؛ فطريق الحرب لا يؤدي إلا إلى المزيد من الاصابات والآلام للشعب ، وقد ظل عدد اللاجئين البالغ خمسة ملايين لاجئ ، ثابتا لم يتغير خلال السنة الماضية بسبب وصول لاجئين جدد حلوا محل أولئك الذين عادوا إلى ديارهم . وما دامت مشكلة اللاجئين قائمة ، فإن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان ستظل لها انعكاسات على الصعيد الدولي ؛ بالاضافة إلى أن الأعمال الارهابية في أفغانستان وحولها اكسبت النزاع بعدا جديدا ؛ ولا يزال الحق في تقرير المصير مسألة فيها نظر لم تستطع الحكومة ولا إنشاء ما يسمى بحكومة مؤقتة ، إيجاد حل لها .

١٤ - والبعد الدولي للنزاع واقع اعترفت به جميع الأطراف ؛ ويدعي أحدها أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يدعم الحكومة الأفغانية عن طريق إمدادها بكميات ضخمة من السلاح ، في حين يدعي الطرف الآخر أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم المجموعات المعارضة وتمدها بالقدر ذاته من المعدات الحربية . وهناك ادعاء يقول بأن حالة ما تسمى في السابق حربا غير معلنة قد تحولت الآن إلى حالة من التدخل في الشؤون الداخلية الأفغانية .

١٥ - وعلى الرغم من القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان بالإجماع ، فإن الاهتمام العام بالمعاناة البشرية وبمصير هذا البلد قد تناقص منذ انسحاب القوات السوفياتية ، وهذا خلّف ، أيا كانت أسبابه ، آثارا خطيرة على ما تقدمه المنظمات الدولية من مساعدة .

باء - حالة اللاجئين

١٦ - تم في العديد من قرارات الأمم المتحدة واتفاقات جنيف والقرارات الصادرة عن منظمات حكومية دولية شتى ، الإعراب عن القلق بشأن مسألة عودة اللاجئين ، بيد أن هذه العودة لم تحدث حتى الآن بأعداد كبيرة . وحلّ محل العائدين إلى أفغانستان ، لاجئون جدد أتوا ملتمسين اللجوء في باكستان وجمهورية ايران الاسلامية . وحسب التقديرات

الرسمية للحكومة الباكستانية ، كان هناك في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، نحو ٩٥٩ ٢٨٠ ٣ لاجئ موزعين على الاقليم المتاخم للحدود الشمالية الغربية وبلوشستان والبنجاب والسند .

١٧ - ومع ذلك ، لا يأخذ هذا الرقم في الاعتبار ، حسب البيانات الرسمية ، معدل الولادات أو عدد اللاجئين غير المسجلين ؛ فعلى سبيل المثال ، هناك ٧٤ مخيما موجودا في خمس مقاطعات إدارية في بلوشستان ، تضم ٠٠٠ ٨٥٠ لاجئ أفغاني مسجل ؛ في حين يقدر عدد اللاجئين غير المسجلين بما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ ، موجودين بشكل رئيسي في كيتا . ولا تسجل الولادات أو الوفيات في المخيمات على الرغم من أن القانون الباكستاني يلزم بذلك ؛ ويقدر معدل الولادات بنحو ٣,٥ في المائة .

١٨ - وخلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، تمكن المقرر الخاص ، بناء على دعوة رسمية من حكومة جمهورية إيران الاسلامية ، من أن يعاين ، لأول مرة ، حالة اللاجئين الأفغان في ذلك البلد ، ويقف على الطريقة التي تعالج بها الحكومة هذه المشكلة . وقد قدم نتائج معاينته إلى الجمعية العامة (A/44/669 ، الفقرات من ٣٣ إلى ٣٧) .

١٩ - وخلال زيارة قام بها مؤخرا المقرر الخاص إلى أفغانستان ، تلقى معلومات تفيد أن الحكومة الايرانية تنوي وضع اللاجئين الأفغان في مخيمات على طول الحدود الأفغانية ؛ وقد أصدرت الحكومة الأفغانية احتجاجا بهذا الشأن ؛ وأبلغت السلطات الايرانية المقرر الخاص بأن هذه الخطة لم تنفذ في الواقع . بيد أن عملية تسجيل اللاجئين قد حصلت . وإذا اتخذ مثل هذا التدبير ، فسيكون متعارضا مع القانون الدولي ويشكل انتهاكا لاتفاقات جنيف ، التي ليست جمهورية ايران الاسلامية ، على أي حال ، طرفا فيها . ومع ذلك ، فإن الأحكام الواردة في تلك الاتفاقات ، والمتعلقة "بالعودة الطوعية للاجئين إلى وطنهم" موافقة للسياسة العامة التي تنتهجها الأمم المتحدة .

٢٠ - وفي الفترة المنقضية منذ تقديم التقرير إلى الجمعية العامة ، انخفضت المساعدة الاقتصادية الممنوحة للاجئين أكثر فأكثر ، مما أدى إلى تضاؤل قدرة مكتب كبير المفوضين لشؤون اللاجئين الأفغان في باكستان والمنظمات غير الحكومية ، على تقديم العون .

٢١ - ولم تكن حالة النساء والأطفال في المخيمات مرضية ، وبدأت مسألة دمج اللاجئين الأفغان في أسواق العمل المحلية تثير مشاكل بالنسبة للاقتصاد الوطني في باكستان .

٣٢ - ورئي أن اتجاه اللاجئين إلى العودة والظروف المهيأة لتنقلهم مسألتان في غاية الأهمية . ولم تظهر الاحصاءات أي تنقل واضح للاجئين ، وذكر أن ٦٠٠ عائلة غادرت بلوشستان إلى منطقة قندهار ، بيد أنه سجل وصول ما بين ٧٠٠ و٨٠٠ عائلة جديدة . وفي الفترة الواقعة بين أيار/مايو ١٩٨٨ وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، بلغ عدد الأشخاص الذين حذفت أسماؤهم رسميا من قائمة اللاجئين في باكستان نحو ٤ ٢٢٧ ، كان منهم ٦١٧ ٣ من الاقليم المتاخم للحدود الشمالية الغربية ونحو ٣٨١ ١ من بلوشستان . وبدا أن العديد من اللاجئين الذين عادوا إلى وطنهم إنما قاموا بذلك بصفة مؤقتة وأنهم حاولوا الاحتفاظ ببطاقاتهم التموينية ؛ ومن الممكن أيضا أن يكون الكثيرون ممن عادوا من غير المسجلين .

٣٣ - ولم تستبعد الوزارة الأفغانية المعنية بعودة اللاجئين إمكانية أن يكون هناك ما مجموعه ثلاثة ملايين ومائة ألف لاجئ ؛ وقد ارتفع عدد العائدين الاجمالي ، حسب التقديرات الرسمية المقدمة إلى المقرر الخاص ، من ٩٤٣ ٣٠٣ في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ (انظر A/44/669 ، الفقرة ٢٨) ، إلى ٨٧٧ ٣٣٥ وقت زيارة المقرر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وكان ٧٥ في المائة من هؤلاء وافدين من باكستان و٢٤ في المائة منهم من إيران فيما وفد الباقون من بلدان أخرى .

٣٤ - ولاحظ المقرر الخاص مجددا ، كما سبق وذكر في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة ، أن بعض اللاجئين قد عادوا إلى أفغانستان . وتورد التقديرات الرسمية ٨٧٧ ٣٣٥ من العائدين منذ إعلان ما سمي بسياسة المصالحة الوطنية ؛ موزعين على الشكل التالي: هيرات ٣٣٠ ٥٤ ، فرح ٩٣٣ ٥ ، نمروز ٦٦٣ ١٠ ، أرزغان ١٣٩ ١ ، فرياب ٦٧٩ ٣ ، غرّات ١٧٩ ، بدغيس ٥١٨ ، جوزجان ٣٢٨ ٣ ، باميان ٧٧٣ ، سامنغان ٥١٠ ١ ، مزار شريف ٥٢٥ ٥ ، بغلان ٤٤٣ ٦ ، كندوز ٥٤٧ ١٣ ، طاخار ٠٨٤ ١ ، باداخشان ١٠٣ ، هالمند ٣٣٨ ٦ ، قندهار ٣٠٤ ٣٩ ، زابول ٣٨٤ ٤ ، غزني ٧٥٩ ٣ ، باكتيتا ٤٧٣ ٣ ، خوست ٢٩٩ ٣ (؟) ، باكتيا ٣٧٩ ٥ ، لوغار ٣٥١ ١٠ ، نانغرهار ٤٥٢ ٤٦ ، لاغمان ٣٣٤ ٣ ، بروان ٥٣٩ ٣ ، كابيسا ٦٠٤ ، وارداك ١٨٧ ، كابول ٩٥٢ ٥ ، كونار ٤٦٦ ٣ ، ونحو ٧٦٥ ٥ موزعين على منطقتين غير محددتين . وفي هذا الصدد أُبلغ المقرر الخاص أن الحكومة الأفغانية تواصل اتخاذ الخطوات الكفيلة بتسهيل عودة اللاجئين وتوفير الظروف التي تسمح لهم بذلك .

٣٥ - ووضعت الحكومة الأفغانية ميزانية تزيد على ملياري أفغاني مخصصة للاجئين ؛ واضطرت إلى إقفال بعض الطرق والمراكز التي يستخدمها اللاجئون عادة ، وذلك بسبب حالة انعدام الأمن . وفي حين أتلف ٠٠٠ ٥ سرير ، فقد تم توفير ٧٠٠ ٧ سرير آخر ، وأنشئ مركز جديد في شهرازياد (شرق كابول) ليحل محل مركز طورخام الذي دُمر . وفي

هذا الصدد ، ذُكر أن سبعة موظفين مدنيين عينتهم الحكومة لإدارة شؤون اللاجئين في طورخام قد أُسروا وأن أربعة منهم قد أعدموا .

٣٦ - وأعلنت الحكومة أنها وفّرت إلى الآن المرافق الأساسية التالية للعائدين: أربعة نقاط استقبال (في إسلام قلعة وكابول وطورخام وسبنبولداك) ، و٣١ "داراً للضيافة والسلام" و١٣ مخيماً لاستقبال اللاجئين و"خيمة للضيافة" .

٣٧ - وراجت أكثر من أي وقت مضى شائعات تقول بأن قوات المعارضة عرقلت رجوع اللاجئين الأفغان الراغبين في العودة إلى ديارهم ، وذلك بتوجيه تهديدات باستخدام القوة أو بمناشدات باسم المبادئ الخلقية ؛ إلى حد أنهم وصفوا "برهائن جماعية" . وعلى سبيل المثال ، ذكر أن في كيتا ما يزيد على ٠٠٠ ١١ لاجئ استعدوا للرجوع (٠٠٠ ٦ منهم إلى قلندهار و٠٠٠ ٥ إلى بلخ و٨٠٠ إلى كابول) ، لكنهم واجهوا عوائق منعتهم من ذلك ؛ بيد أن المقرر الخاص لم يتمكن من التأكد من صحة هذه الادعاءات .

٣٨ - وبمرور الأشهر ، تغيرت الأسباب التي كان يسوقها اللاجئون سواء فيما يتعلق بالعودة أو بالهجرة ؛ فقد خفت الدوافع السياسية وحلّت محلها الأسباب الاقتصادية ؛ وكان من بين الأسباب التي ذُكرت للمقرر الخاص ، نقص الإمدادات بالمياه والافتقار للإسكان والأمن في المناطق التي كانوا يعيشون فيها . بيد أنه سُجلت عودة اللاجئين إلى بعض الأقاليم في المنطقة الغربية التي تنعم بأمن نسبي ، لبناء حياتهم من جديد .

٣٩ - وانعدام الأمن ، سيق بصورة متنامية كسبب للعزوف عن العودة أو لطلب اللجوء ، وأصبح بالفعل حجة معقدة . هذا الوضع أفضى إلى انهيار القانون والنظام وغياب الاستقرار الاداري ، وتولّد الخوف من القصف العشوائي والتهديدات من قبل قادة المعارضة . كما كان وجود حقول الألغام في بعض المناطق سبباً إضافياً في العزوف عن العودة .

٣٠ - ويسترعي المقرر الخاص انتباه اللجنة إلى الفقرة ٣٩ من تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (A/44/669) التي أشار فيها إلى ما كان يتعرض له اللاجئون من عمليات التهديد والترهيب والقتل .

جيم - حالة حقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة

٣١ - وصف المقرر الخاص في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة وجود مناطق خاضعة لسلطة القادة المحليين من قوى المعارضة ، وهي مناطق حددت بموجب اتفاقات مع الحكومة وتعرف باسم "مناطق سلم" . بيد أن المعلومات الإضافية التي تلقاها المقرر الخاص خلال زيارته الأخيرة إلى أفغانستان تفيد بأن هذه المناطق الغيت ؛ وقد أكد الجانبان صحة هذه المعلومات ، غير أن الحجج التي ساقها كل منهما متضاربة ؛ فقد ادعت الحكومة بأن هذه المناطق قد ألغيت بسبب ثبوت استحالة الإبقاء على إدارة مناسبة لضمان أمن السكان ، في حين أن حركات المعارضة أكدت أن "مناطق السلم" هذه لم توجد في الواقع قط . وبالنظر إلى تضارب المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص فإنه لم يكتن في وضع يسمح له بالتحقق من مدى سيطرة أي الطرفين على الاقليم .

١ - الحقوق المدنية والسياسية

٣٢ - أشار المقرر الخاص في تقريره إلى الجمعية العامة (A/44/669) إلى إعلان الحكومة الافغانية حالة الطوارئ ونتائجها القانونية الوقائعية . وخلال الفترة موضع النظر ، كانت حالة الطوارئ لا تزال سارية لكن يبدو أن تأثيرها كان طفيفا على حالة حقوق الانسان عموما . وزعمت الحكومة أن حالة الطوارئ قد أعلنت لحماية البلد من الارهاب ، وليس كتدبير ضد الشعب . وبعد تقديم تقرير المقرر الخاص إلى الجمعية العامة ، أُخطر أنه بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أعيدت للجمعية الوطنية السلطة المنصوص عليها في المادة ٨١(١) من الدستور ، والتي كانت قد نقلت إلى مجلس الوزراء بموجب أحكام حالة الطوارئ ، على أن الجمعية الوطنية واصلت في الواقع نشاطها طوال فترة حالة الطوارئ . ونتيجة لذلك ، فإن أية تقييدات أخرى لحقوق الانسان تتوخى بموجب أحكام متنوعة واردة في الدستور وتشير إلى حالة طوارئ لن تسري إلا بموجب قانون وليس بمرسوم رئاسي .

٣٣ - وخلال فترة الطوارئ ، وردت تقارير تفيد حدوث انتفاضة قام بها بعض الضباط في الجيش الافغاني ويدعى أن الشرطة السرية قامت يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بالقاء القبض على ١٣٧ مشتبها فيهم بما في ذلك ١١ جنرالا . وطبقا لوزارة أمن الدولة ، فإن المؤامرة دُبرت بمعرفة منظمة للمفاوير قائمة في مدينة تُعرف باسم "شفاء" ، تورط فيها ٤٠ ضابطا . ولم يُقتل أحد وألقي القبض على ١٣١ شخصا ، أطلق سراح ٣ أشخاص منهم فيما بعد ، وما زال الباقون في انتظار المحاكمة .

٣٤ - وأبلغت السلطات المقرر الخاص أن عدد السجناء وقت زيارته لأفغانستان كان يبلغ في أفغانستان ٣٠١ ٤ سجينا . وكان في بول - إي - شارخي ١٥٢ ٣ سجينا (بمن فيهم ٣٠ من النساء و٣٤ من الأجانب) ، ومن بينهم ٢٩٠ ٢ سجينا سياسيا .

٣٥ - وتلقى المقرر الخاص من السلطات التوزيع التالي للمسجونين في أفغانستان في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠:

المكان	المجموع	السجناء السياسيون
كابول	١٥٢ ٣	٢٩٠ ٣
هلماند	٣٦	١٣
بلخ	٣٧٣	٧١
نانغارهار	١٥٠	٣٧
باغيس	٥	٣
ظوظان	١٤٣	٧٣
فرح	٦٦	٥١
سامنغان	١٤	١٠
باغلان	٣٠	-
كندوز	١٢٣	٧١
باداخشان	١١	٨
باكتيا	٦	-
خوست	٣١	١١
بارفان	٢١	٣
هيرات	١٦٧	١٢٥
فارياب	٤٥	٢٣
كندهار	٣٠	-
نمروز	-	-

٣٦ - ولم يكن عدد المسجونين مستقرا على الاطلاق . فمنذ أن وضعت سياسة المصالحة الوطنية ، صدرت ٣٠٦ مراسيم عفو شملت نحو ٦٠٩ ١٧ من المحجوزين ، بمن فيهم ٠٦٠ ٤ مسجونا طبقا للقانون العام و٥٤٩ ١٣ مسجونا بموجب أمن الدولة . ومنذ شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أفضى ٦٤ مرسوم عفو إلى اطلاق سراح ٥٩٧ شخصا ، بمن فيهم ٢٥٧ سجينا سياسيا ، وتخفيف ٤١٩ حكما بالسجن . وأبلغت وزارة أمن الدولة المقرر الخاص أن ٤٦٦ سجينا ، بمن فيهم ١٣ أجنبيا ، محتجزون في كابول للاستنطاق فيما يتعلق بمشاكل أمن الدولة ، بينما يُحتجز ١٦٧ شخصا آخرين في أماكن أخرى من البلد .

٣٧ - وتناول المقرر الخاص الحق في الحياة والحرية والأمن في الفقرات ٤٦ إلى ٥٦ من تقريره إلى الجمعية العامة . وبلغه منذئذ أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أدّت في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ زيارتها العادية ، وهي الثالثة من نوعها ، للمسجونين المدانين في السجون الأفغانية ، وذلك تمشيا مع المعايير النموذجية التي تتوخاها .

٣٨ - وأحيط المقرر الخاص علما ببعض التحسن في الأحوال النفسية في السجن .

٣٩ - وكما ذُكر في تقرير المقرر الخاص إلى الجمعية العامة (الفقرة ٥٧) فقد خوّل للمرة الأولى زيارة مركز اعادة تأهيل المراهقين "دار التأديب" . ونظرا لضيق الوقت لم يتمكن من زيارة هذا المركز مرّة ثانية أثناء زيارته لكابول في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

٤٠ - وفي هذه المرحلة ، يتعين الاشارة إلى أن المقرر الخاص قام ، في تقريره الى الجمعية العامة في عام ١٩٨٧ (الفقرتان ٧١ إلى ٧٢ من الوثيقة A/42/667) ، باجراء دراسة متعمقة لمسألة الأحداث الذين منحهم معهد "بيرواريشغاهي وطن" زمالات للدراسة في شتى البلدان الاشتراكية . واسترعي مرة أخرى انتباهه إلى هذا الموضوع خلال زيارته الأخيرة ، على نحو يجعله يعتقد أن هذه الممارسات لا تزال مستمرة .

٣ - الحق في التعليم والحقوق الاقتصادية

٤١ - تصدى المقرر الخاص ، في تقريره المؤقت إلى الجمعية العامة (الفقرات ٥٨ إلى ٦٨ من الوثيقة A/44/669) ، لحالة حقوق الانسان فيما يتعلق بالنظام التعليمي الحالي في أفغانستان . وتشير جميع المعلومات التي استلفت نظره إليها إلى حقيقة أنه على الرغم من جهود السلطات في هذا الميدان ، لا يمكن أن تتحقق أهدافها بسبب حالة الحرب السائدة في البلد .

٤٢ - وفيما يتعلق بالتمتع بالحقوق الاقتصادية في أفغانستان ، تأكدت المعلومات الواردة في التقرير المؤقت المقدم إلى الجمعية العامة (الفقرة ٧٠ وما بعدها من الوثيقة A/44/669) . وبينما تفيد الحكومة الأفغانية أن تحسنا حصل في توزيع المواد الغذائية الأساسية بالمقارنة بالعام السابق ، تؤكد التقارير الواردة من عامة الشعب عكس ذلك لا سيما فيما يتعلق بمعدل التضخم . وطبقا للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، فإن الأحوال الاقتصادية في أفغانستان عموما ازدادت تدهورا أثناء الفترة موضع النظر . ويستفاد أن أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية قد زادت زيادة ملحوظة ، كما توضح المقارنة التالية لبعض الأسعار في كابول: ٤٣ كيلوغراما من الارز

زادت من ٣٠٠ ٤ أفغاني في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ إلى ٨٠٠ ١٦ أفغاني في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، و١٥ كيلوغراما من لحم الضأن زادت من ٧٥٠ ٣ أفغانيا إلى ٥٠٠ ١٣ أفغاني ، و١٤ كيلوغراما من السكر زادت من ٤٢٠ أفغانيا إلى ٦٠٠ ٥ أفغاني ، وكيلوغرام واحد من الشاي زاد سعره من ٨٠٠ أفغاني إلى ٠٠٠ ٣ أفغاني ، وزاد سعر علبتي اللبن من ٦٠٠ أفغاني إلى ٤٠٠ ٦ أفغاني . وهذا التصاعد الاقتصادي زادته تعقيدا مشكلة اجتماعية ناتجة عن استمرار الحرب ، ألا وهي تدفق المشردين المتجهين إلى المناطق الحضرية بحثا عن الطعام .

٤٣ - تتوفر للمقرر الخاص تقارير عديدة أعدتها أجهزة تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية فيما يتعلق بالموقف العام في شتى أقاليم أفغانستان ، بما في ذلك هيلماند ووادي بانشير ومقاطعة كونار . وبالربط بين تلك التقارير وبين الروايات الواردة في تقريره إلى الجمعية العامة ، يمكن ادراك انه على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة فإن الوضع الاقتصادي السائد في البلد ككل ينذر بالخطر . وأُبلغ أن هناك تقدما يجري احرازه في بعض الأقاليم نحو التعمير ، وأما في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة يزعم أن المواد المخصصة لهذا الغرض توزع فقط حسب الانتماءات إلى الاحزاب أو الجماعات المسلحة . ونتيجة لهذا التمييز المستشري ، لا تصل البضائع إلاّ إلى نسبة ضئيلة من السكان ولا تشبع الحاجات الأساسية العامة . وخليق بالأمم المتحدة أن تدعم طرفي الصراع العسكري بشكل لا تمييز فيه .

٤٤ - وفي هذا الصدد ، وطبقا للمعلومات المتاحة للمقرر الخاص ، فإن أكثر من ٠٠٠ ٣ طن من القمح فضلا عن كمية من الملابس وسيارات الاسعاف والمساكن الجاهزة والبطاطين قد أرسلت من روما (ايطاليا) إلى أفغانستان في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ عن طريق قطار خاص يسمى "قطار السلام السريع" . واضطلع بهذا العمل مكتب منسق برامج الأمم المتحدة للمساعدة الانسانية والاقتصادية لأفغانستان . وكان من المقرر توزيع البضائع ، التي قدم جانب منها من المستودعات التابعة للأمم المتحدة والجانب الآخر من الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وايطاليا والكرسي الرسولي والنرويج على المحتاجين في أفغانستان ، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المقاطعات الشمالية وهي باداخشان وبادغيس وفرياب وهيرات . وأُبلغ المقرر الخاص أن السكان المدنيين في باداخشان ، على سبيل المثال ، في وضع هش للغاية بسبب سوء التغذية والمخدرات وظروف الشتاء القاسية .

دال - حالة حقوق الانسان في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة

٤٥ - تزعم حركات المعارضة أنها تسيطر حاليا على أكثر من ٩٥ في المائة من الأراضي . ويرى المقرر الخاص أنه ينبغي النظر إلى هذا الرقم بحذر ، حيث أن حركات المعارضة لا تسيطر في الواقع على المدن الرئيسية أو القرى أو غيرها من مراكز الادارة . وملاحظات المقرر الخاص الشخصية تدفعه إلى الاعتقاد بأن الأراضي المشار إليها هي أساسا "أراض لا يسيطر عليها أحد" .

٤٦ - وطبقا للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ، فعندما يتم الاستيلاء على منطقة ما ، فإنها لا توضع تحت سيطرة ما يسمى الحكومة المؤقتة لأفغانستان وإنما تحت سيطرة قائد ميداني . ولا يضمن هذا الوضع بعينه الاحترام الكامل للقانون والنظام الاساسيين بسبب الافتقار إلى التمثيل الكامل والسلطة الفعالة . وعلى الرغم من إنشاء مجالس "الشورى" في بعض المناطق ، فإنها لا تمثل سلطة ادارية في حد ذتها . والمثال الوحيد لوجود ما يشبه السلطة الادارية قائم في بانشير . ولذلك ذُكر أن العائق في طريق عودة اللاجئين ، على سبيل المثال ، هو بالذات هذا الافتقار إلى السلطة الفعالة .

٤٧ - وفيما يتعلق بحالة حقوق الانسان في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة ، وعلى الرغم من عدم تمكن المقرر الخاص حتى الآن من زيارة أي من هذه المناطق ، فقد تلقى ادعاءات اضافية مؤيّدة من مصادر متنوعة فيما يتعلق بقيام أفراد من حركات المعارضة بقتل الجنود الأفغان والمجاهدين والمدنيين . لذلك ، يرى أن من الضروري استرعاء انتباه اللجنة مثلا إلى الحالات العديدة التي أبلغ بها خلال زيارته الأخيرة للمنطقة .

٤٨ - وأعدت منظمة مراقبة آسيا ، وهي منظمة مستقلة غير حكومية لرصد وتعزيز حقوق الانسان في سائر أنحاء آسيا ، تقريرا بالغ الموثوقية فيما يتعلق بانتهاكات لحقوق الانسان ارتكبتها عناصر من المقاومة الأفغانية . وبقدر ما يقدم التقرير المشار إليه آنفا معلومات تتعلق بقضايا حقوق الانسان ، يشعر المقرر الخاص بأنه ملزم بتوجيه انتباه اللجنة إلى الادعاءات التالية ، وإن يكن غير قادر على أن يتحقق منها بنفسه:

(أ) مذبحة تارخار

٤٩ - في يوم ٩ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، نصب أعضاء من الحزب الاسلامي كمينا لأعضاء من حزب الجمعية الاسلامية وأبلغ أنهم قتلوا ٥ أفراد وأعدموا تعسفا ٣٥ آخرين كانوا قد احتجزوهم . ويزعم أنهم عُذبوا قبل اعدامهم . وفي ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، وفي محاولة للانتقام . قام أعضاء من الجمعية الاسلامية بشن هجوم على أعضاء الحزب الاسلامي أسفر عن قتل عدد من الاشخاص وأسر كثيرين ، بمن فيهم سيّد جمال الذي يدعى أنه المعتبر مسؤولا عن مذبحة تموز/يوليه ١٩٨٩ .

٥٠ - وفي يوم ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، أُبلغ المقرر الخاص أن الجمعية الاسلامية أعدمت ، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ، ٤ أعضاء من الحزب الاسلامي بمن فيهم سيّد جمال .

٥١ - وأشارت منظمة مراقبة آسيا مشاعر القلق من أن اجراءات الدعاوى القضائية لا تتفق مع المعايير المعترف بها دوليا للمحاكمة العادلة ، وأن المتهم محروم عموما من الحق في محامي الدفاع أو في الاستئناف .

(ب) قتل ممثلي جهات المعونة والمفكرين

٥٢ - أشار المقرر الخاص ، في تقريره إلى الجمعية العامة (الفقرة ٣٩ من الوثيقة A/44/669) ، إلى مزاعم تتعلق بتهديد وتخويف وقتل الافغانيين بسبب أنشطتهم أو آرائهم التي تعتبر ، في نظر أفراد قوى المعارضة ، منافية للاسلام أو خطرة . وفي هذا الصدد ، يؤكد تقرير منظمة مراقبة آسيا المزاعم التي تلقاها المقرر الخاص فيما يتعلق بقتل السيد نسيم لودين ، مدير منظمة المساعدات الصحية والاجتماعية الافغانية ، واختفاء عبد الفتاح ودود يوم ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وهو موظف في برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة .

٥٣ - ولا يملك المقرر الخاص معلومات أخرى تتعلق بحالة البروفسور سيد مجرود الذي قتل في بيشاور (باكستان) في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٨ (انظر الفقرة ١٣ من التقرير E/CN.4/1988/25) .

٥٤ - ومرة أخرى استرعى انتباه المقرر الخاص إلى مزاعم أخرى بالتهديدات والتخويف .

(ج) الهجمات العشوائية على المدن

٥٥ - أبلغت منظمة مراقبة آسيا انه "خلال الحرب ، مات مئات الالاف من المدنيين نتيجة لقيام الطائرات السوفياتية والافغانية بالقاء القنابل عشوائيا . وفي الآونة الاخيرة ، قتل مئات المدنيين من جراء اطلاق القوات الحكومية الافغانية لقذائف (سكود) السوفياتية الصنع على المناطق التي تسيطر عليها المقاومة . وتفيد التقارير الصحفية أن الهجمات بالصواريخ على كابول وغيرها من المدن الرئيسية من طرف المقاومة قد زادت أيضا في الاشهر الاخيرة" .

٥٦ - ويفيد نفس المصدر ، أن التقارير "... وصفت الدمار الواسع النطاق الذي سببته هذه الهجمات بالصواريخ على المناطق المدنية من كابول التي لا توجد فيها أهداف عسكرية (...) وفي ٢٣ تموز/يوليه (١٩٨٩) سقط صاروخ على سوق مفتوح مزدحم في كابول فقتل ١٠ أشخاص على الاقل وجرح ١٥٠ آخرون . وفي يوم ١٠ تشرين الاول/اكتوبر قتل ٢٣ شخصا على الاقل عندما انفجر صاروخ في موقف مزدحم للحافلات في وسط كابول . كما انفجرت صواريخ في مباني سكنية وعيادات ومراكز للرعاية اليومية . وقد حدثت هذه الهجمات بتكرار يفوق بكثير حدوثها لو كانت قد أخطأت أهدافاً عسكرية بمحض "الصدفة" .

٥٧ - وفي شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . أُبلغ أن حركات المعارضة شنت هجوما على مدينة جلال أباد شرق البلاد (مقاطعة مانغارهار) وقصفت المناطق المدنية . وأبلغ في وقت لاحق أن الحكومة الافغانية قامت بهجوم مضاد شاركت فيه الطائرات الحربية والمدفعية ، فقتلت أكثر من ٤٠ عضوا من أعضاء حركات المعارضة .

هاء - حالة حقوق الانسان في مناطق الصراع

٥٨ - كما ورد في تقرير المقرر الخاص إلى الجمعية العامة (A/44/669 ، الفقرات ٧٧ وما بعدها) ، حدثت بعض التغيرات في حالة الحرب في أعقاب انسحاب القوات السوفياتية . فحركات المعارضة تحتل الاراضي المتاخمة لباكستان والتي يطلقون عليها "مناطق محررة" . ومع ذلك ، يبدو أن هذه المناطق أغلبها قليل السكان وأما العدد الضئيل من المدنيين الباقين هناك فهم ضحايا الهجمات الحكومية نظرا لقربهم من الاهداف العسكرية . وما يسمى "مناطق السلم" لم تعد موجودة والعمليات العسكرية الحكومية تستهدف قوات المعارضة في أي مكان ممكن: وسكان المدن مثل جلال أباد وخوست وهيرات وقندهار هم ضحايا للاعمال الحربية المستمرة .

٥٩ - وكما هو الشأن في المناسبات السابقة ، شهد المقرر الخاص الكثير من المصابين أثناء زياراته للمستشفيات في باكستان وأفغانستان ، حيث تلقى أرقاما تتعلق بالمرضى ، بمن فيهم النساء والأطفال ، الذين جرحوا إما بسبب القتال ، أو نتيجة لأعمال الارهاب ، أو من جراء تفجر الألغام . وأرقام مستشفى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كويتا عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ هي كالآتي: ١٦١ مريضا دخلوا المستشفى و٣١٠ عمليات جراحية أجريت . وفي مستشفى مكة المكرمة للجراحة تمثلت أرقام عام ١٩٨٩ بكامله في ٤٠٩ ١ أشخاص دخلوا المستشفى و٢٦٣ ١ شخصاً أجريت لهم عمليات جراحية . وفي بيشاور استقبل مستشفى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ٢٤٩ مريضا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وأجريت فيه ٦٦٥ عملية جراحية .

٦٠ - والوضع مماثل في مستشفيات كابول . فعلى سبيل المثال ، استقبل مستشفى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ عدد ٣٠٨ أشخاص من جرحى الحرب ، وفي شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ قيل إن عدد الداخلين إلى المستشفى في تزايد . وفي المستشفى العسكري الذي يسع "٤٠٠ سريراً" كان عدد الذين يعالجون منذ شهر آذار/مارس ١٩٨٩ يزيد على ٠٠٠ ١ مريض شهريا ، وبحلول منتصف شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، بلغ الرقم ٩٠٠ مريض . ومنذ عام ١٩٧٨ ، عولج في المستشفى أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من جرحى الحرب . وبالاضافة إلى هذه المستشفيات في كابول ، وغيرها في جلال أباد وقندهار وخوست ، قامت شتى فروع القوات المسلحة وقوات الأمن مؤخرا بانشاء المرافق الخاصة بها . وشيدت وزارة الداخلية مستشفى في عام ١٩٨٥ ، وفي عام ١٩٨٩ افتتحت وزارة الأمن مستشفى ، وهناك مستشفى آخر يجري تشييده للقوات الجوية . وهذا يبرهن على الحاجة إلى رعاية عدد متزايد من جرحى الحرب .

٦١ - وفيما يتعلق بذات مشكلة الألغام المنتشرة في أنحاء أفغانستان ، يبقى الوضع كما هو موصوف في التقرير المؤقت للجمعية العامة (A/44/669 ، الفقرتان ٨٦ و٩٠) . والمعلومات المتلقاة أثناء الزيارة الأخيرة تنزع إلى تأكيد أن سندروم الألغام يظل سببا في حدّ ذاته للقلق . وكما تقدم في التقارير السابقة ، ويرتأي المقرر الخاص أن جانبا من أهم جوانب الحق في الحياة ، وهو الجانب الذي يتطلب اجراء عاجلا ، هو إزالة الألغام من سائر أنحاء أفغانستان . وفي هذا الصدد ، ينبغي التذكير بأن تعليم حقول الألغام وازالتها بعد الحرب مسؤولية تقع على عاتق الطرف الذي وضعها . ولسوء الحظ ، وطبقا للمعلومات المتلقاة ، لم توضع خرائط الكثير من حقول الألغام في أفغانستان وأغلب الألغام لا تزال حتى الآن في أماكنها . بيد أن المسؤولين الحكوميين الأفغان أعلنوا أن لديهم خرائط تبيّن مواقع حقول الألغام ، وأطلعوا المقرر الخاص على خرائط عديدة لهذه المناطق . وذكروا أنه على الرغم من استمرار الصراع ، اتخذت الحكومة تدابير ملموسة لتطهير حقول الألغام في عدة مناطق من البلد .

٦٣ - وفي هذا الصدد ، أحيط المقرر الخاص علما بوضع برنامج بشأن التنبّه للألغام والتخلص منها ترعاه الأمم المتحدة وذلك بهدفين اثنين: (أ) تزويد الشعب الأفغاني وخاصة اللاجئين والمشردين ، بالوعي الكافي للخطر الذي تشكله الألغام والمعدات الحربية التي لم تفجّر ، والمهارات اللازمة للتصدي لها ، وذلك لكي يرجعوا إلى منازلهم ويعيدوا بناء حياتهم بثقة وأمان ؛ (ب) مباشرة أنشطة إزالة الألغام داخل أفغانستان والعمل ، خلال السنوات المقبلة على تطوير قدرة أفغانستان ذاتها على التعامل مع مشكلة الألغام والمعدات الحربية التي لم تفجّر. ويقوم خبراء من استراليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية بالتدريب على ازالة الألغام . والمقرر الخاص يقدر جميع التدابير المتخذة إلاّ أنه يرى أنه ما لم تتم ازالة الألغام فستنقطع عملية تعمير أفغانستان إلى أجل غير مسمى . وبالاضافة إلى ذلك ، وطبقا للمعلومات المتلقاة من مكتب منسق الأمم المتحدة ، أقيم في باكستان في عام ١٩٨٩ معسكران للتدريب على ازالة الألغام: احدهما في ريسالبور (بالقرب من بيشاور ، شمال غربي المقاطعة الحدودية) والآخر في باليلي (بالقرب من كيتا ، بمقاطعة بالوخستان) ، يسعان لتدريب ٥٠٠ شخص و٣٠٠ شخص على التوالي . وخلال عام ١٩٨٩ ، تم تدريب ٩٠٠ ٥ أفغاني على أساسيات ازالة الألغام ، و٨٠ أفغانيا كمدربين موجهين لإزالة الألغام ، و٦٠ أفغانيا كقادة لأفرقة إزالة الألغام .

٦٣ - والاحصائيات التالية ، التي قدمتها الحكومة الأفغانية ، تدلّ على أهمية هذه الظاهرة وتركز على الحاجة الملحة لكي يقوم المجتمع الدولي بتعزيز وتوسيع التدابير القائمة . فمنذ عام ١٩٨٠ وحتى تاريخ انسحاب الجنود السوفيات ، زرع هؤلاء ١٧٠ ٣٣٥ لغما في مناطق أمنية شتى ، بينما زرعت القوات الأفغانية ٠٠٠ ٤٥٣ لغم . ومنذ ذلك الوقت زرع الجيش الأفغاني ٠٠٠ ٣٠٠ لغم آخر . واستنادا إلى نفس السلطات الأفغانية ، زرعت هذه الألغام حول المناطق العسكرية والاقتصادية الاستراتيجية لتعزيز الدفاع وضمان الأمن . وهذه المناطق محددة بوضوح لضمان أمن السكان . ووجهت الحكومة الأفغانية أيضا انتباه المقرر الخاص إلى وجود عدد من حقول الألغام التي زرعتها الحركات المعارضة ، وذكرت أن زرع الألغام مستمر في الواقع من كلا الجانبين .

٦٤ - أبدت الحكومة الأفغانية للمقرر الخاص بوضوح استعدادها للتعاون في عملية ازالة الألغام وركزت على الحاجة إلى أن تتعاون جميع الأطراف المعنية وتتحلى بالرغبة السياسية لتقييم حقول الألغام القائمة .

٦٥ - واسترعي انتباه المقرر الخاص إلى حقيقة أن الجهود المبذولة لإزالة الألغام تواجه مشاكل اضافية قوامها ما يسمى بالقنابل "اللعب" التي غالبا ما تتعرض ، نظرا

لوزنها الخفيف جدّا ، للانجراف بمفعول القوى الطبيعية كالمطر المتهاطل ، فيلقى بها في مناطق لا يتوقعها أحد . ورأى المقرر الخاص ضحايا كثيرين لهذه القنابل في المستشفيات التي زارها في باكستان .

٦٦ - وأبلغت الحكومة الأفغانية المقرر الخاص أنها وضعت خطّة لإزالة الالغام وأنها على استعداد للتعاون مع مكتب منسق برامج الأمم المتحدة للمساعدة الانسانية والاقتصادية لأفغانستان .

٦٧ - ومنذ أن قدم المقرر الخاص تقريره الأخير إلى الجمعية العامة تلقى معلومات تتعلق باستخدام القوات الأفغانية قذائف (سكود-٣) في أقاليم لاغمان ونانغراهر وبكتيا وزابول ، حيث أبلغ عن استمرار القصف . وفي وارداك ولوغار ، أبلغ عن استخدام القذائف قصيرة المدى (٨٠ كيلومتراً) لونا-٣ . ومن ناحية أخرى وردت أيضا تقارير تفيد استمرار قوات المعارضة في استخدام القنابل "العنقودية" الأمريكية الصنع ، وهي تشكل أحد أشدّ أنواع الأسلحة ترويعا المستخدمة حاليا في الصراع .

٦٨ - وفحص المقرر الخاص الحفر والدمار الذي سببته بعض هذه الأسلحة الثقيلة ويرى أن الأسلحة التي استخدمتها قوات المعارضة قد أصابت السكان المدنيين بشكل رئيسي . وأما الأسلحة التي استخدمتها القوات الأفغانية فقد ركزت أساسا على الأهداف العسكرية ، غير أن عدم دقة الرمي غالبا تؤدي فيما يبدو إلى تدمير أهداف مدنية ، الأمر الذي يسبب فزعا كبيرا بين السكان . وأحد الأمثلة على ذلك قذيفة سكود التي سقطت على الأراضي الباكستانية يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ والتي يبدو لحسن الحظ أنها لم تتسبب في أية اصابات .

٦٩ - ومصير السجناء مدعاة للقلق البالغ من وجهة نظر القانون الانساني . وفي هذا الصراع بعينه ، لا تقتصر المشكلة على ما يسمى بالسجناء السياسيين في السجون الأفغانية فحسب بل تنطوي أيضا على المسجونين الذين تحتجزهم قوات المعارضة . وعن طريق الجهود التي بذلتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر تم استجلاء حالات بعض السجناء السوفيات ، غير أنه يبدو أن هناك مسجونين كثر لا تزال القوات المعارضة تحتجزهم . وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر زيارة للمسجونين المدانين في السجون الأفغانية ، وقد اتيحت للمقرر الخاص فرصة زيارتها في مناسبات عديدة ، لكن تعذر حتى الآن زيارة سجون المعسكرات التي أقامتها قوات المعارضة . وهذه مشكلة لا يمكن التغاضي عنها .

٧٠ - وبالاضافة إلى ذلك ، يساور المقرر الخاص قلق كبير إزاء احترام حقوق الانسان ، لا سيما بالنظر إلى الانقسامات بين شتى الفرق التي تشكل حركات المعارضة ، مما قد يعرّض المعارضين أو السكان المدنيين للابتزاز المتزايد .

٧١ - وفي التقريرين السابقين المقدمين إلى الجمعية العامة ، تناول المقرر الخاص أعمال الارهاب (A/43/742 ، الفقرات ١١٨ إلى ١٢١ ، وA/44/669 ، الفقرة ٨٨) . ويرد في البروتوكول الاضافي الأول لاتفاقيات جنيف المؤرخ في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ التعريف الواضح لمفهوم أعمال الارهاب . وكانت هذه الأعمال تعزى في الماضي إلى القوات التي تدخلت في أفغانستان ، لكنها قد تعزى الآن إلى قوات المعارضة . وترتكب الهجمات الارهابية ضد شخصيات من المجتمع الأفغاني أو الشخصيات التي تخدم قضية مشتركة . وفي هذا السياق ، تزعم الحكومة الأفغانية أنه منذ أول أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ تسببت الأعمال الارهابية في كابول في وفاة ١ ٢٣٧ شخصاً واصابة ٢ ٧٢٩ شخصاً وتدمير ٤٠١ منزلا و٣٨ حانوتاً وثلاثة فنادق وأربعة مساجد .

٧٢ - وفي نشرة معنونة "استمرارا للتدخل" نشرتها الحكومة الأفغانية في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، ترد قائمة طويلة من المزاعم التي تعزو الكثير من أعمال الارهاب إلى عناصر أجنبية . على أنه يتعذر على المقرر الخاص التحقق من هذه المزاعم .

٧٣ - ومرة أخرى ، يتعين الاشارة بوجه خاص إلى الفظاعات التي يقال إنها حدثت أثناء معركة جلال آباد والتي يدعى عزوها إلى قوات المعارضة . واستمع المقرر الخاص لأشخاص شهدوا سلب المدنيين واغتصابهم وقتلهم في منطقة آبريشان على طريق جلال آباد-كابول ، ولا سيما المعاملة المقيتة التي لقيها الأطفال . كما ورد ذكر قرية شيفا حيث يزعم أن النساء والمسنين قد عوملوا بطريقة تنافي قواعد السلوك الاخلاقي أو التصرف أثناء الحرب . وأعرب المقرر الخاص عن دهشته لغياب التحقيق الكامل في هذه المزاعم الخطيرة .

واو - الحق في تقرير المصير

٧٤ - ذكّر المقرر الخاص في تقاريره السابقة بأن الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ما انفكت ، منذ بدء الصراع ، تركز على ضرورة احترام حق الشعب الأفغاني في تقرير المصير ، تمشيا مع المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وممارسة هذا الحق تتطلب أيضا تمكين الشعب من حرية اختيار نوع الحكومة التي يرغب فيها . وفي حالة أفغانستان . تفترض حرية الاختيار عودة جميع اللاجئين إلى وطنهم بشكل حر وطوعي ،

على النحو الوارد في اتفاقيات جنيف لشهر نيسان/ابريل ١٩٨٨ . وطالما لم تتهيّأ الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين ، فإن الممارسة الصادقة لحق تقرير المصير لا تتيسّر . ولقد دأبت الأمم المتحدة وجميع المنظمات الانسانية على الدعوة إلى خلق الظروف التي تمكن ما يزيد على خمسة ملايين لاجئ أفغاني من العودة بحرية وعن طواعية . وفي هذا الصدد ، يلاحظ المقرر الخاص أن أحد الشروط الرئيسية لعودة اللاجئين ، أي انسحاب القوات السوفياتية ، قد توفّر الآن .

٧٥ - ويقدّر المقرر الخاص أن حق تقرير المصير ما يزال ينتهك . فلم يتمكن اللاجئون البالغ عددهم خمسة ملايين من ممارسة هذا الحق حتى الآن ، كما أن سكان أفغانستان ، وإن توفّر لهم حق التصويت ، فإنهم غير قادرين على التعبير عن ارادتهم السياسية بشكل حر بخلاف التماس اللجوء إلى مكان آخر . كما لم تستطع حركات المعارضة ضمان الحق في تقرير المصير للسكان اللاجئين . وسوف تكون الخطوة الأولى نحو تقرير المصير قد أنجزت عندما يستطيع الشعب ككل التعبير عن ارادته السياسية طبقا للمادة ١ من العهدين الدوليين المذكورين أعلاه ، وأفغانستان طرف فيهما .

٧٦ - ومن الجوانب المهمة في عملية تقرير المصير ما يتمثل منها ، بلا شك ، في روح الاعتماد على النفس والتصميم من جانب الشعب . ولقد لمس المقرر الخاص لأول مرة حركة في هذا الاتجاه أثناء زيارته لأفغانستان في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . فقد قابل ممثلين لجمعية الخلاص الوطني التي أنشئت حديثا والتي قامت ، في اجتماع عقدته في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، بصياغة اعلان نوايا تناشد فيه جميع الأفغان تهيئة جو يساعد على اجراء مفاوضات بين جميع الأطراف المعنية . وبالاضافة إلى ذلك ، يبدو أن أهدافها المعلنة تتفق مع روح ميثاق الأمم المتحدة .

ثانيا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٧٧ - ترد أدناه الاستنتاجات التي يخلص إليها المقرر الخاص ، بعد تحليله المدقق للمعلومات الواردة في الفصول السابقة . وهذه الاستنتاجات تعكس آراءه الشخصية فيما يتعلق بحالة حقوق الانسان بوجه عام في أفغانستان ، وهي مسألة ما زالت تثير قلقا عميقا حتى بعد انسحاب القوات السوفياتية:

١ - لا يزال الصراع المسلح دائرا في البلد . فالحكومة الأفغانية تدافع عن سلطتها ضد حركات المعارضة المسلحة التي تتمثل أهدافها في القضاء على النظام الحالي "اللاديني" واستبداله بنظام آخر أكثر "أصولية" . لذلك أصبح البلد مسرحا للصراع بين ما يسمى "القوى العظمى" على حساب الشعب الأفغاني .

٢ - هذه الوقائع تعرّض للخطر حقوق الانسان والقانون الانساني وهو قانون ملزم لجميع أطراف الصراع . ونظرا لطبيعة الأعمال الحربية المستمرة ، تظل مشكلة اللاجئين دون تغيير .

٣ - خاب الأمل في أن يعود اللاجئون فور انسحاب القوات السوفياتية . ولم تلمس الأمم المتحدة إلا أخيرا الدور الكامل لحركات المعارضة ونفوذها في تنظيم الخمسة ملايين لاجئ تنظيما حزبيا .

٤ - والحكومة الأفغانية تدعي أنها خصصت جزءا كبيرا من ميزانيتها وعددا كبيرا من الأيدي العاملة للوفاء باحتياجات اللاجئين العائدين . وعلى الرغم مما يزعم من عودة حوالي ٠٠٠ ٢٣٥ شخص ، لا يزال هناك زهاء خمسة ملايين لاجئ في المنفى . ومع ذلك أخطر المقرر الخاص ببعض المساعي الرامية إلى تيسير عودتهم . وهذه حقيقة مشار اشاعات متزايدة الرواج ، غير أن المقرر الخاص تلقى كذلك تقارير حول عقبات شتى وضعت في طريقهم .

٥ - ولا تكمن العقبات التي تواجه عودة اللاجئين في عدم الاستقرار المادي أو الاقتصادي للبلد فقط ، أو في الافتقار إلى الادارة الفعالة في الأقاليم التي لا تخضع لسيطرة الحكومة ، وإنما تكمن أيضا في ضغط متزايد لمنع العودة . وهكذا يوضع اللاجئون في وضع "الرهائن الجماعية" الذي لا رجاء فيه وهذا الوضع يتعارض مع القانون الدولي وروح اتفاقيات جنيف .

٦ - وفيما يتباطأ حلّ مشكلة اللاجئين ، يقل الاهتمام بمصيرهم وتدريجيا يستشفّ وضعهم على أنه طبيعي . وقد نتج عن هذا نقص حاد في المعونة الدولية على الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية . خاصة مكتب منسق برامج الأمم المتحدة الانسانية والاقتصادية لأفغانستان ، لتحريك المجتمع الدولي .

٧ - ثم إن وجود حقول ألغام في أقاليم كثيرة من البلد يشكل عائقاً آخر في طريق عودة اللاجئين . ولدى الحكومة الأفغانية خرائط تحدد مواقع حقول الألغام الأفغانية والسوفياتية ، وقد أعربت عن استعدادها للتعاون مع الوكالات الدولية في ايجاد حل لهذه المشكلة . كما أنها تقوم بالتدريب على عمليات كشف الألغام وازالتها . ومع ذلك ، وإلى أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية بين الأطراف المعنية بغية انهاء الصراع ، فإن احتمالات حل مشكلة حقول الألغام ضئيلة . كما أن غيبة الخرائط التي تحدد مواضع حقول الألغام التي زرعتها حركات المعارضة تعد عقبة أخرى في سبيل تنفيذ سياسة منتظمة لكشف الألغام ، وفي الوقت نفسه ، فإن حقول الألغام تعرض حياة السكان للخطر بشكل عام .

٨ - ولا تزال المستشفيات في باكستان وأفغانستان مليئة بجرحى الحرب ، وتدل الاحصائيات العامة على أن الصراع لم يهدأ . وليس من المتوقع أن يتناقص عدد الجرحى بشكل ملحوظ .

٩ - وبدلا من أن يتوقف ، اشتدّ الصراع المسلح خاصة حول المدن الكبيرة والقرى والنقاط الاستراتيجية . وتشن الحكومة الآن حربا دفاعية ، بيد أن هذا لا يغير حالة الحق في الحياة والحق في أمن الفرد على حياته المعرضين للخطر باستمرار .

١٠ - ويبدو أن هناك زيادة في الأهداف المدنية مما يتعارض مع القانون الانساني . والقوات الحكومية تسعى إلى ضرب الأهداف العسكرية بشكل أساسي ، بينما قوات المعارضة تضرب ، فيما يبدو ، دون تمييز ، فضلا عن ارتكاب أعمال الارهاب على النحو الموصوف في البروتوكول الاضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف . ولقد تسبب قصف المدن والأماكن العامة مثل الأسواق ومواقف الحافلات والمساجد والمدارس في هلاك ما يزيد على ٠٠٠ ١ من المدنيين منذ شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وأبلغ عن أشكال أخرى من الارهاب ، مثل الاغتيالات أو اساءة معاملة النساء والأطفال . ولم يتيسّر التعرّف على الجهة المسؤولة عن هذه الأعمال .

١١ - وعلى الرغم ممّا يدعى من اطلاق سراح ٠٠٠ ١٧ سجين من السجون الأفغانية منذ عام ١٩٨٧ بموجب مراسيم عفو مختلفة ، هناك عدد ثابت قوامه نحو ٠٠٠ ٣ من المسجونين السياسيين المحتجزين بسبب جرائم في حقّ أمن الدولة . ومما يثير القلق أن مصطلح "أمن الدولة" يفسر تفسيرا واسعا . وان في ادانة الشخصيات البارزة بمثل هذه الاتهامات وهروب الشخصيات العلمية والسياسية المرموقة ما يثبت وجود شعور عام بانعدام الأمن . والقيام مؤخرا بتأسيس جمعية الخلاص الوطني ، النداء الصادر عنها إلى الشعب الأفغاني ، يعبران عن القلق الواضح الذي يشعر به كل ذي اطلاع على الوضع في البلد .

١٢ - ولا بدّ من الترحيب بالتحسينات التي طرأت على الحالة النفسية للمحكوم عليهم بأحكام السجن . غير أنه ينبغي أن يُسمح للجنة الصليب الأحمر كذلك ، بينما تمكّن من فرص الوصول الخالية من القيود إلى هؤلاء السجناء ، بزيارة السجناء الذين ينتظرون المحاكمة أو صدور القرار .

١٣ - وتمارس حركات المعارضة هي الاخرى ولاية قضائية وتحتفظ بالسجناء ، لكن لا سبيل البتّة إلى معرفة أي شيء عن مصيرهم . والقانون الانساني يفرض نفس المعايير على طرفي الصراع: وطالما تفتح الحكومة الافغانية سجونها للمنظمات الدولية ، لا ينبغي لحركات المعارضة حجز السجناء كرهائن بالامر الواقع .

١٤ - ولم يتمكن المقرر الخاص من زيارة المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة ، ولكن يزعم أنه من النادر أن توجد في هذه الاقاليم ادارة فعالة وأن الكثير منها تعتبر أراض لا يسيطر عليها أحد . وبالاضافة إلى ذلك ، تخلت الحكومة عن سياستها المتعلقة بايجاد ما يسمى "مناطق سلام" أو "أقاليم سلام" .

١٥ - وليس هناك نظام تعليمي منظّم إلا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة ، بينما تبذل في المناطق الاخرى جهود مشتتة للتعليم ولا تتابع بشكل منتظم ، مما يؤدي إلى ظهور جيل من الاميين .

١٦ - وقد أضرت الحرب بالحقوق الاقتصادية . وعندما تفتح طرق الامدادات يتوفر الضمان لتوزيع المواد الغذائية وتصل البضائع إلى الأسواق وهذا يؤدي إلى تدني الأسعار . ومع ذلك ، يرتفع التضخم في الشتاء بسبب سياسة الحصار المتعمدة من جانب قوات المعارضة . ومن المشكوك فيه ما إذا كانت هذه الاعمال تتفق مع القانون الانساني من حيث أنها تؤثر بشكل أساسي في السكان المدنيين وتهدف إلى تحقيق أهداف سياسية بدلا من الاهداف العسكرية .

١٧ - ولن يتحقق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في أفغانستان إلا عن طريق حل سياسي للصراع . والاعمال العسكرية قد تعزز شرف الفرد والاهداف الانانية لشتى الجماعات والافراد لكنها لا يمكن أن تخدم رفاهية البلد أو شعبه .

١٨ - وينبغي خلق الجو المفضي إلى اجراء مفاوضات بين جميع الاطراف المعنية . وأما الصراع المسلح ، الذي يرفضه أشخاص كثيرون تحدث معهم المقرر الخاص ، فلا يسهم في تهيئة مثل هذا الجو . الحوار وحده هو الذي يؤدي إلى وضع حدّ لاراقة الدماء وزرع الالغام وقصف المدافع ، وعندها يجد اللاجئون الشجاعة على العودة .

١٩ - ومن دواعي ارتياح المقرر الخاص اعتماد الجمعية العامة للعديد من التوصيات الواردة في تقاريره .

باء - التوصيات

١ - يود المقرر الخاص أن يكرر التوصيات الواردة في تقريره إلى الجمعية العامة (A/44/669 ، الفقرتان ١٠٦ و١٠٧) .

٢ - وعلى هيئات الامم المتحدة ذات الصلة ألاّ تتردّد في التعاون مع كل من الحكومة الافغانية وقوات المعارضة في مجال كشف الالغام . فقد أُعلنت الشروط ، وخرائط حقول الالغام متاحة من جانب الحكومة .

٣ - يتعين بذل جميع الجهود من جانب حركات المعارضة والسلطات الافغانية التي تحتفظ بأسرى ، وذلك في سبيل:

(أ) تحسين ظروف الاحتجاز فضلا عن معاملة السجناء طبقا للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ؛

(ب) احترام الحق في الحياة بكافة الوسائل .

٤ - ينبغي لحركات المعارضة أن تفتح دون شروط ما أقامته من سجون ومراكز احتجاز لكي تتمكن المنظمات الانسانية الدولية من زيارة السجناء مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر .

٥ - ينبغي ايجاد ظروف ملائمة بتقديم المعونة الدولية لعودة اللاجئين بغض النظر عن الطوائف المسيطرة على المناطق المعنية .

٦ - ينبغي إنشاء اللجان المختلطة المنصوص عليها في المادة الرابعة من اتفاقيات جنيف بشأن العودة الطوعية للاجئين . ومع أن حكومة جمهورية إيران الإسلامية ليست طرفا في الاتفاقات ، إلا أنه ينبغي دعوتها إلى الاشتراك في انشاء هذه اللجان المختلطة .

٧ - لا ينبغي أن توضع عراقيل أيا كان نوعها في طريق اللاجئين الراغبين في العودة إلى أفغانستان . بل يتعين على العكس تهيئة الظروف المفضية إلى عودتهم لتشجيعهم على ذلك .

٨ - ينبغي للجنة حقوق الانسان أن تحضّ على قبول الحوار غير المشروط بين جميع أطراف الصراع بغية ايجاد حل سلمي .

٩ - ينبغي لهيئات الأمم المتحدة المختصة مواصلة تقديم المساعدة لكل من المتحاربين في الصراع بروح من التجرّد .

١٠ - يرى المقرر الخاص وجوب الطلب إلى دوائر الخدمات الاستشارية التابعة للأمم المتحدة أن تساعد في تحسين العمل على احترام حقوق الانسان الذي تعهدت به جميع أطراف الصراع ، سواء بموجب التزامات منعقدة رسميا أو بموجب التزامات ناتجة عن المعايير المعترف بها عموما لحقوق الانسان والقانون الانساني .

- - - - -